

قطاع الطاقة المتجددة يعزز الاستثمارات الجديدة التي تشهدها سلطنة عُمان

السلطنة تسير نحو تحقيق الحيادية الكربونية من خلال عدد من المشاريع الجديدة التي تهدف إلى تعزيز أهداف الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

حققت عُمان خطوات مهمة وفقاً لأحدث تصنيف من تقرير المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة الصادر عن البنك الدولي.

وجاءت السلطنة في المرتبة الأولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسادسة عالمياً وفقاً [لتقرير المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة](#). وتعطي نتائج التقرير لمحة عن سياسات ولوائح الدولة في قطاع الطاقة التي تركز على المحاور الرئيسية الثلاثة للطاقة المستدامة. وحازت عُمان في مؤشر المستوى العام لتنظيم الطاقة المستدامة الذي يشمل 140 دولة على المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والخامسة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والـ 38 عالمياً.

وقالت [وكالة الأنباء العُمانية](#) "إن أهم العوامل التي ساهمت في حصول عُمان على هذا الموقع المتقدم وفقاً لهيئة تنظيم الخدمات العامة هو الاهتمام الذي أولته الحكومة والجهات المختصة لتطوير مجالات الطاقة المستدامة وتوفير عوامل الدعم من خلال الخطط المعتمدة لتنفيذ عملية الانتقال إلى الطاقة البديلة وتنويع مصادرها".

وساهم تحرير السوق (من خلال المبيعات ثنائية الأطراف والسوق الفورية) في تحسين تصنيف عُمان، إلى جانب اعتماد استراتيجية وطنية لانتقال منظم نحو الحيادية الكربونية وإنشاء مركز عُمان للحوكمة والاستدامة.

تزويد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالطاقة الكهربائية

تعمل السلطنة على تعزيز قدرتها الإنتاجية من الطاقة الكهربائية في المناطق الصناعية الرئيسية إلى جانب تحسين الكفاءات التنظيمية. وتتزايد بسرعة أهمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كمركز للطاقة المتجددة في عُمان، حيث خصصت أكثر

من 250 كيلومتر مربع لمزارع الطاقة الشمسية والرياح، والتي ستنتج بعد ذلك الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء للاستخدام المحلي والتصدير، وتم بالفعل منح ترخيصين لإقامة مشروعين لغاية الآن. ووفقاً [للدكتور علي بن مسعود السنيدي](#) رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، فإن أحد المشروعين في مرحلة التنفيذ وهو باستطاعة مبدئية تبلغ 300 ميغاواط، بينما ما يزال المشروع الآخر في مرحلة الدراسات التفصيلية وسيكون باستطاعة أكبر بكثير.

وتتولى شركة الهيدروجين الأخضر والكيماويات، وهي مشروع مشترك بين الشركة الهندية للطاقة المتجددة التابعة لمجموعة أكمي البريطانية وشركة سكاتيك التي تتخذ من النرويج مقراً لها، مهمة تطوير أول مشروع للطاقة الخضراء على مستوى عُمان في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وتهدف المرحلة الأولى إلى إنتاج 100 ألف طن متري سنوياً من الأمونيا الخضراء، مع توقعات بنمو الإنتاج 12 ضعفاً ليبلغ 1.2 مليون طن متري سنوياً في المرحلة الثانية.

وتعليقاً على الموضوع قال [الدكتور السنيدي](#): "تعيد حالياً دراسة الخطة الرئيسية لإنشاء ممرات جديدة كبيرة في جميع أنحاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي تمكنا من إيصال الكهرباء (الإلكترونيات) إلى المدينة، وإنشاء أنابيب تنقل الهيدروجين الأخضر (الجزئيات) بمرونة عند إنتاجه من مناطق الامتياز في الدقم". وأضاف أنه يمكن أيضاً إيصال الهيدروجين الأخضر إلى المنطقة الصناعية بالقرب من منطقة الميناء لأغراض الاستهلاك الصناعي المحلي، أو يمكن تحويله إلى أمونيا خضراء لتصديرها.

وأطلقت شركة تنمية نفط عُمان مشروع محطة ريما لمعالجة المياه بتكلفة 87 مليون ريال عُماني، والتي تعتمد في عملها على التكنولوجيا الطبيعية والحلول الخضراء للحفاظ على البيئة، حيث يهدف المشروع إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار 53 ألف طن سنوياً.

وتتمتد محطة ريما لمعالجة المياه على مساحة 25 كيلومتر مربع، وتستخدم تقنية فصل الماء عن النفط بالاعتماد على الجاذبية والمعالجة البيولوجية الطبيعية للمياه، وهي تقنية ناشئة مبتكرة تستخدم للمرة الأولى في سلطنة عُمان. ويساهم هذا المشروع في خفض البصمة الكربونية لعُمان، إضافة إلى توفير واحة خضراء وسط الصحراء للحياة البرية المحلية.

وقبل تدشين المحطة، استُخدم 60% من المياه المصاحبة لعمليات إنتاج النفط في ريما في عمليات الغمر بالمياه لزيادة استخلاص النفط، في حين تم ضخ الـ 40% المتبقية في مكن عميق، وكانت هذه العملية مكلفة وتستهلك طاقة كبيرة.

وتقول الشركة: "تم استبدال تلك الطريقة بحل أكثر استدامة ومراعاة للبيئة، إذ تصل سعة معالجة المحطة إلى 65 ألف متر مكعب من المياه يومياً، وهو ما أدى إلى توفير في استهلاك الطاقة بمقدار 10 ميغاواط".

توسيع القدرات

تعمل عُمان أيضاً على رفع إنتاجها من الطاقة الكهربائية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث عززت شركة المرافق المركزية ([مرافق](#))، المملوكة من قبل مجموعة أوكيو، إنتاج الطاقة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال إطلاق محطة كهرباء جديدة تعمل بالغاز بالتعاون مع شركة كهرباء المناطق الريفية (تتوير).

وتؤدي المحطة دوراً مهماً في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في المنطقة الاقتصادية، لا سيما مع تسارع وتيرة النمو السكاني والتنمية فيها. وقال عبدالله بن سيف الفارسي، مدير عام التشغيل والصيانة بشركة مرافق، إن محطة تتألف من أربعة توربينات متقلة تعمل بالغاز بسعة إنتاجية تبلغ 80 ميغاواط تلبي احتياجات شركة تتوير من الطاقة لتغطية احتياج المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويسهم المشروع أيضاً في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، حيث يستخدم الغاز الطبيعي عوضاً عن وقود الديزل في إنتاج الكهرباء، مما يسهم في تقليل الانبعاثات السنوية لثاني أكسيد الكربون إلى 90 ألف طن، وهو ما يعادل انبعاثات حوالي 20 ألف سيارة.

وقال الفارسي: "بدأت مرافق العام الماضي بالتشغيل المرحلي للمحطة المتكاملة للكهرباء والمياه التي تزود [مصفاة الدقم](#) والشركة العُمانية للصهاريج بالكهرباء والمياه، بالإضافة إلى توفير 9 آلاف متر مكعب من مياه الشرب يومياً للأغراض السكنية والتجارية من خلال محطة إنتاج المياه".

(انتهى)